كلمة ونص

هل نترك الرأي العام مضللاً؟

محمود الصالح

صدرت في السنوات الأخيرة العشرات من القوانين والمراسيم، التي تستهدف تحقيق مصلحة الوطن والمواطن، وفي ظل غياب للرؤية الإعلامية للإدارة المحلية، تناولت وسائل إعلام معادية بشيء من الخبث هذه القوانين، وغيرت مضامينها وأهدافها، واستطاعت تلك الوسائل المعادية أن تستقطب الكثير من المواطنين وخاصة من هم خارج البلاد للاستماع إلى تفسيرها لتلك القوانين، علماً أن هذه الوسائل ليست مؤهلة وليست لديها الإمكانية والقدرة على الوصول إلى حقيقة وجوهر هذه القوانين، نتيجة عدم قدرتها على التواصل مع أصحاب القرار والجهات التنفيذية للتعرف على حقيقة هذه القوانين، وكذلك رغبتها في الصيد في الإساءة المتعمدة للدولة السورية.

لا يمكنك أن تعتب على وسائل إعلام أعدائك!، بل على الجهات المعنية بتفسير تلك القوانين نتيجة عدم وضع خطة إعلامية شاملة داخلية وخارجية لشرح أهداف ومضامين هذه القوانين، وطريقة تنفيذها على الواقع ومواعيد ذلك، حيث انقلب فهم المواطنين الذين تشملهم هذه القوانين من كونها قوانين متطورة ومهمة جداً وتراعي مصالح جميع المواطنين والمحافظة على حقوقهم، إلى أنها قوانين جاءت لتسرق ملكية كل من ترك البلاد ولم يراجع البلديات المختصة في المواعيد المحددة، ومصادرة الملكية الخاصة للمواطنين.

هذا الانقلاب في فهم المواطن كان مقصوداً من قبل الإعلام المعادي الذي استفاد من الفراغ الذي تركه غياب الإعلام نتيجة عدم وضع رؤية إعلامية تنفذ من خلال كبرى وسائل الإعلام المحلية والدولية، وبشكل خاص مواقع التواصل الاجتماعي لأنها الأكثر تأثيراً اليوم في الرأي العام، عندما نشرت «الوطن» خلال الأسبوع الماضي تحقيقاً حول بعض القوانين وردتنا آلاف الأسئلة المتعطشة إلى معرفة الحقيقة..!! للأمانة نقول إن هناك غياباً شبه كامل للذراع الإعلامية الحكومية فيما يتعلق بشرح القوانين والتشريعات الجديدة. فنحن في مرحلة تستدعي أن تترافق كل خطوة بخطة إعلامية تشرح وتوضح وتزيل إشارات الاستفهام.

قرى الجوار للبلدات المحررة يشتكون من الإهمال.. ونائب المحافظ يوضح

| حمص - نبال إبراهيم

اشتكى عدد من أهالي قرى كفرنان وجبورين وتسنين والقرى الأخرى المجاورة للقرى المحررة بريف حمص الشمالي لـ«الوطن» عدم تحرك محافظة حمص والدوائر الحكومية إلى قراهم التي كانت خطوط تماس مع التنظيمات المسلحة سابقا استهدفت بمختلف أنواع الأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية على مدى ٧ أعوام ما ألحق فيها أضراراً جسيمة بالبنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة.. وأوضح الأهالي أن هذه القرى والبلدات تعاني إهمالاً كبيراً ونقصاً حاداً في الخدمات ولاسيما بعد خروج المسلحين من محيطها ولم تتوجه حتى اللحظة أي لجان من المحافظة لمعاينة الأضرار التي تعرضت لها سواء في المنازل أو الأراضي الزراعية أو حتى في الممتلكات العامة أو للوقوف على الواقعين الخدمي أو الإنساني أسوة بباقي القرى والبلدات المحررة، كما لم يتم تأمين طرقاتها الزراعية والترابية من مخلفات التنظيمات المسلحة كالعبوات الناسفة والألغام التي تعوق دخول المواطنين إلى أراضيهم، حيث إن معظم تلك الأراضي الزراعية كانت خارجة عن السيطرة نظرا لإمكانية استهداف المسلحين للمزارعين والفلاحين بشكل مباشر في تلك الفترة.

من جهته أكد نائب محافظ حمص دمر العلي لـ«الوطن» أن المحافظة وفور تحرير الريف الشمالي قامت بزيارة القرى والبلدات المحررة وعملت على تشكيل لجان منها ومن مختلف الدوائر الحكومية المعنية لتقييم الخدمات المطلوبة وتم تحديد الأولويات في العمل فتم التوجه إلى العمل على إعادة تأهيل ما أمكن من بنى تحتية وتوفير الخدمات لها من أجل عودة المهجرين والأهالي إلى مناطقهم ومنازلهم فيها.

وأوضح العلي أنه بالنسبة للقرى والبلدات التي كانت تعتبر خط تماس ومحاذية للمناطق المحررة بالريف الشمالي فقد وجه المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص مؤخراً الأمانة العامة للمحافظة ومديرية الشؤون الفنية بالمحافظة على تضمينها بالخدمات والعمل على لحظها والاطلاع على واقعها الخدمي وحصر متطلباتها الخدمية من مياه وكهرباء وصرف صحي وطرق وغيرها للعمل على إعداد الدراسات والكشوفات اللازمة لها وطلب الاعتمادات المالية اللازمة للبدء بالتأهيل.

١٠ حالات غش في كليتي الآداب والحقوق في جامعة دمشق

الشعال لـ«الوطن»: التزام بالحضور والمراقبات و١٢ ألف طالب على ٣ جلسات امتحانية يومياً

| فادي بك الشريف

انطلقت امتحانات جامعة دمشق ليكون البدء مع كليتي الآداب والعلوم الإنسانية والحقوق وذلك بعد تأمين جميع المستلزمات وتفويض رئيس جامعة دمشق محمد ماهر قباقيبي جميع اعتمادات كليات الجامعة بتحديد التوقيت المناسب لبدء امتحاناتها للفصل الدراسي الثاني بما ينسجم مع وضع كل منها والتنسيق بين مختلف الكليات على صعيد تجهيز القاعات الخاصة للامتحانات، إضافة إلى الكادر المختص المشرف على الامتحانات والاعتماد على طلاب الدراسات العليا في جامعة دمشق.

ويصل عدد المتقدمين للامتحان في جامعة دمشق إلى نحو ١٥٠ ألف طالب وطالبة بما في ذلك فروع الجامعة في درعا والسويداء والقنيطرة، حيث تم استكمال إصدار القوائم الاسمية للكليات لسير العملية الامتحانية بالشكل المطلوب وتلافي حدوث ما يعوق الامتحانات وخاصة فيما يتعلق بعملية الرقابة على الامتحانات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت عميدة كلية الآداب فاتنة الشعال أن عدد الطلاب المتقدمين إلى الامتحانات يتجاوز الـ٧٠ ألف طالب وطالبة مشيرة إلى وجود ١٥ ألف طالب من طلاب «المرسوم».

ولفتت الشعال إلى بدء الامتحانات ٣ الشهر الجاري، مشيرة إلى ضبط ٦ حالات غش حتى تاريخه، كمؤشر لانخفاض حالات الغش وتكثيف الرقابة وإصدار توجيهات وتعليمات من عمادة الكلية بضرورة الالتزام بالحضور من جميع الموظفين وطلاب الدراسات العليا ورؤساء القاعات، ليتراوح عدد المراقبين بين ٤ و٨ مراقبين حسب حجم القاعة أو المدرج، مشيرة إلى وجود ٤٤ قاعة.

وأكدت الشعال أنه يتقدم يومياً للامتحان بين ١٠ و١٢ ألف طالب وطالبة يتوزعون على ٣ جلسات امتحانية يومياً، مشيرة إلى أن عدد المقررات الامتحانية يقدر بـ٩٨٠ مقرراً بمختلف التخصصات في الكلية.

وقالت الشعال: تنتهي الامتحانات ١٦ تموز، وتم إصدار التعليمات الامتحانية للموظفين والكادر والطلاب، مع التركيز على دخول القاعات بالوقت المحدد وعدم إزعاج الطلاب وتنبيههم لأكثر من مرة قبل اتخاذ أي إجراء، وتوزيع الأوراق ضمن المواعيد المخصصة، ومنع إدخال الجوالات مع الطلاب، إضافة إلى منع استخدامها من المراقبين، مع وجود رقابة مشددة للحد من أي حالات غش.

هذا وانطلقت أمس امتحانات كلية الحقوق بجامعة دمشق، ويصل عدد الطلاب إلى نحو ١٢ ألف طالب وطالبة، كما أن عدد المقررات في الكلية ٦٨ مادة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال عميد الكلية ماهر ملندي انه تم ضبط ٤ حالات غش خلال اليوم الأول، مشيرا إلى إجراء جلستين امتحانيتين يوميا يصل عدد الطلاب في كل منها إلى ٣ آلاف طالب وطالبة، منوها بتأمين جميع المستلزمات.

١٥٠ ألف طالب وطالبة إلى امتحانات الفصل الدراسي الثاني والبدء بالكليات النظرية

وتتبع كلية الحقوق الآلية ذاتها التي تم تطبيقها خلال الفصل الدراسي الأول على صعيد البدء بالمقررات الضخمة ليتسنى لأستاذ المقرر تصحيحها بفترة قصيرة، كما أن الكلية أتاحت للطالب الاطلاع على ورقته الامتحانية، كما أن اختيار أسئلة الامتحانات من الكتاب حصراً.

وتنطلق امتحانات كلية الاقتصاد ١٠ الشهر بالتزامن مع بدء امتحانات عدة كليات نظرية، والتحضير لبدء الامتحانات بالنسبة للكليات التطبيقية بعد عيد الفطر، علما أن الامتحانات بموجب التقويم الجامعي تنطلق بـ١٢ حزيران، يشار إلى أن عدة جامعات حددت امتحاناتها بعد العيد.

المالية تتجاوب مع «الوطن» وتعالج مشكلة فرز المهندسين

| محمد راكان مصطفى

تجاوباً مع ما نشرته «الوطن» حول قرار المالية بفرز عدد من المهندسين للعمل في غير محافظتهم، أكد مدير الشؤون الإدارية في وزارة المالية محمد نعيم الصباغ لـ«الوطن» قيام الوزارة بمعالجة جميع الحالات موضوع الشكوى.

وكشف الصباغ لـ«الوطن» عن معالجة وضع ٦ مفرزين حتى الآن، تم توزيعهم على محافظاتهم التي يقيمون بها وهي اللاذقية وطرطوس وريف دمشق، متعهداً بمعالجة أي طلب يصل إلى الوزارة حول مشكلة الفرز، مشدداً على ضرورة مراجعة المتضررين من المفرزين إلى الوزارة والتقدم بطلب ليتم التأكد من مكان إقامته والعمل على تأمين شاغر في الجهات التابعة لوزارة المالية في المحافظة التي يقيم فيها.

هذا وكان عدد من الخريجين قد ناشدوا وزير المالية مأمون حمدان عبر «الوطن» بضرورة إنصافهم ومراعاة ظروفهم واتخاذ قرار بتحديد عملهم ضمن محافظتهم، مقارنة مع بقية الوزارات التي حددت مكان عمل المهندسين ضمن محافظاتهم، وتعاملها بمرونة مع فرز المهندسين ضمن متابعة واهتمام من رئاسة مجلس الوزراء. مشيرين إلى ما سيترتب عليهم من عناء سفر من محافظتهم إلى دمشق فضلاً عن تكاليف الإقامة، ناهيك عن المعاناة النفسية، وخاصة أن عدداً كبيراً منهم من النساء المتزوجات في محافظاتهم.

٣٠ بالمئة انخفض استهلاك الخبز في رمضان

مدير في شركة المخابز: الإصلاحات على حساب مدير الفرن وفرت الملايين

الوطن

كشف مدير في الشركة العامة للمخابز لـ«الوطن» عن انخفاض في استهلاك الخبز في رمضان بنسبة ٢٥ إلى ٣٠بالمئة، منوهاً بالعمل على زيادة عدد منافذ البيع لزيادة عدد المخابز إضافة إلى زيادة عدد الأكشاك، لافتاً إلى العمل على إعادة تأهيل المخابز في المناطق المحررة من الإرهابيين.

وأوضح المصدر أن حجم الأضرار بالنسبة للمخابز في المناطق المحررة كبير جداً وقد وصلت إلى أكثر من ١٠٠ مليون ل.س في بعض المخابز، ضارباً مثلاً مخبز عربين الذي كلف نحو ٥٠ مليون ليرة لإعادة تأهيله، منوهاً بأن مخبز حرستا تعرض لأضرار تفوق ٥٠ مليون ليرة سورية كأضرار بالبنى التحتية إضافة إلى سرقة الآلات.

وعن القرار الذي صدر بداية العام الحالي ٢٠١٨ بأن تتم الإصلاحات على حساب مدير الفرن أكد المدير بأن التوفير المحقق منذ تاريخ إصداره يقدر بالملايين، موضحاً بأنه لم يُقدَّر بعد، منوهاً بأن القرار ما زال قيد الدراسة وأن المديرين المشرفين يقومون بالإصلاح على حسابهم هذه الفترة، معللاً ذلك بوجود أعطال ناجمة عن سوء الاستعمال، وأعطال فنية تنتج بسبب ازدياد عدد ساعات العمل على الآلة ومسؤولية ذلك تقع على عاتق المدير، مشيراً إلى أن الهدف من القرار ألا يُصلح المدير وحده ويقدم فواتير وهمية!، متهماً مديري الأفران بالسرقة.

مضيفاً: من المبكر الحديث عن صحة هذه القرار لأنه تم البدء حديثاً بدراسة القرار، علماً بأن القرار قد صدر منذ ستة أشهر!

ويرى المدير أن جودة الخبز في جميع المخابز ترتبط بالخبرة والضمير للمسؤولين عن المخبز فالخميرة والطحين والمياه واحدة ولكن الجودة تحتاج إلى مراقبة لفترة العجن وللعجينة أثناء العجن للحصول على إنتاج للخبز بالشكل الأمثل.

وبالنسبة لقرار إنقاص الخميرة قال المصدر: «نحن قمنا بعقد داخلي مع جهة معينة لنأخذ منها مادة الخميرة العالية المستوى، مؤكداً بأن الخميرة جودتها عالية وقوة تخمرها يصل إلى الحد الأعلى، ونتيجة تجارب أجرتها الوزارة تبين وجود وفرة في المخابز بمادة الخميرة وبأنهم يبيعونها في الأسواق! مؤكداً وجود وفر في الخميرة في بعض المخابز».

مدير فرن الإطفائي الاحتياطي محمد سبراني بين لـ«الوطن» أنه لم يعد هنالك فرن آلي وفرن احتياطي بعد دمجهم ليصبحوا باسم «المخابز التي تعمل بالإشراف» معتبراً أن هذا الدمج غير جيد لأن المسافة شاسعة بين إنتاج الفرن الآلي والفرن الاحتياطي.

مديرو الأفران متهمون بالسرقة.. ومن المبكر الحديث عن صحة القرار لكونه تم البدء حديثاً بدراسته

موضحاً بأن الأفران الآلية لديها آلة العجّانة التي تعجن وحدها إذ يتم إخراج العجينة من دون معرفة إذا كان العجين ينقصه شيء مثل الماء أو الخميرة أو غيرها.. ، على حين في الفرن الاحتياطي يراقب العامل المشرف على العجينة دائماً العجن ليرى ما ينقصها.

وأعاد السبراني انخفاض جودة الرغيف مؤخراً إلى إنقاص كمية الخميرة من المخابز للتوفير، معتبراً أن قرار تحميل تكلفة الإصلاحات على حساب مدير الفرن مشكلة كبيرة تواجه مديري الأفران، منوهاً بأن أقل إصلاح يكلف نحو ٢٠ ألف ليرة وبأن آخر إصلاح قام به منذ نحو شهر كلفه نحو ٥٠ ألف ليرة.

خطة ترميم شوارع طرطوس تنتظر التمويل

| طرطوس- الوطن

تحتاج الشوارع في أحياء الرادار ووادي الشاطر ورأس الشغري الملاصقة لمدينة طرطوس من الجنوب بما في ذلك الشارع الذي يربط حي الرادار بحي وادي الشاطر عبر نفق الخط الحديدي لصيانة وترميم وإكساء، وتزداد شكاوى المواطنين القاطنين في تلك الأحياء والبالغ عددهم نحو خمسين ألف مواطن تزداد يوما بعد آخر

وخلال جولة قامت بها «الوطن» لتلك الأحياء التقت العديد من المواطنين ليتبين أن معاناتهم من هذا الواقع كبيرة وهي تضاف إلى معاناتهم المزمنة المتمثلة بعدم تطبيق المخطط التنظيمي لتلك الأحياء حتى الآن رغم إصداره وتصديقه منذ عام ٢٠٠٨.

والمعاناة من الشوارع المهترئة لا تقتصر على تلك الأحياء الفقيرة والمظلومة إنما تشمل أحياء المدينة بمعظم شوارعها التي هي بأمس الحاجة للترميم والصيانة أو الإكساء، والسؤال ماذا أعد مجلس المدينة لذلك بغية تنفيذه في موسم الصيف ؟

رئيس مجلس المدينة القاضي محمد زين أكد لـ«الوطن» وضع خطة للترميم والصيانة وأن مديرية الخدمات والصيانة تقوم بتنفيذ الخطة في شوارع وأحياء المدينة ومناطق التوسع تباعاً بعد أن تم التصديق عليها بموجب قرار المكتب التنفيذي لمجلس المدينة رقم ٨٤ تاريخ ٢٠١٨/٤/٣ وتم تعميم الخطة على رؤساء الأحياء لأخذ العلم والمتابعة مع المدينة.

وبالنسبة للإكساء الزفتي في مناطق التوسع (الرادار– رأس الشغري– وادي الشاطر) أوضح زين بأنه تم إعداد إضبارة تنفيذية لأعمال إكساء الشوارع المهترئة في هذه الأحياء لكن تنفيذ هذه الأعمال مرتبط بتوافر الاعتماد المالي اللازم لذلك.

أما بالنسبة للطريق الذي يمتد من نفق القطار باتجاه الشرق فإن ورشات المدينة تقوم بأعمال الصيانة اللازمة بالتنسيق مع لجنة الحي.

كلام رسمي جداً

المحافظة: التزوير يعود إلى ٢٠١٥ وقرار القضاء صدر في ٢٠١٧

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم بالعدد رقم ٢٩٠٧ تاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠١٨م تحت عنوان: (صاحب محطة وقود يستجر المازوت بـ(٣٤) مليوناً بإشعارات مصرفية مزورة).

نبين لكم الآتي:

– الموضوع المذكور في المقال قديم ويعود لعام ٢٠١٥م وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المدعو (ف.م.ش) عبر الحجز على كل أملاكه المنقولة وغير المنقولة.

– تم إلغاء ترخيص المحطة وإيقافها عن العمل من عام ٢٠١٥م ولغاية تاريخه.

– تم صدور قرار قضائي رقم ٤٩ / ٢٤ / ٢٠١٧م القاضي باتهام المدعو (ف.م.ش) بسرقة المال العام بطريقة التزوير مع مذكرة توقيف على الغياب بحقه.

– وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق العاملين في الأقسام المالية والتجارية وإبعاد رئيس شعبة الذمم عن الأمور المالية وحجب ترفيعه كما ذكر سابقاً في المادة المنشورة بصحيفتكم.

محافظ درعا
محمد خالد الهنوس